

منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الإقتصادي العربي

أ.م. زهية لموشى

جامعة أم البواقي - الجزائر

الملخص :

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو محاولة تقييم أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و إمكاناتها الإقتصادية و كذا متابعة نتائجها و تطوراتها من منظور التكامل الإقتصادي العربي ، كونه يعد المدخل الملائم الذى يأخذ بعين الإعتبار التباين الموجود بين أوضاع الإقتصادات العربية و يعمل بشكل تدريجى على تنسيق السياسات الإقتصادية بينها ، كما يعد أحد الأساليب التى تمكن الإقتصادات العربية من الإندماج فى الإقتصاد العالمى و تستجيب لمتطلبات منظمة التجارة العالمية ، و من ثم الإستشراف بمستقبل المنطقة خاصة فى ظل التحديات الكبيرة التى تواجهها .

الكلمات المفتاحية : منطقة التجارة الحرة العربية ، التكامل الإقتصادي العربي ، الإندماج فى الإقتصاد العالمى .

المقدمة :

لقد أقدمت الدول العربية فى أواخر الثمانينات و بداية التسعينات من القرن الماضى على إجراء إصلاحات اقتصادية و هيكلية من خلال توجيهها نحو إقتصاد السوق ، بما يساعدها على التكيف مع التطورات الإقتصادية الدولية خاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية و بروز تكتلات إقتصادية إقليمية كبرى كإحدى أهم سمات العصر الحديث ، إذ شكلت هذه التغيرات عوامل مساعدة للدخول فى مرحلة جديدة من العمل الإقتصادي العربي المشترك تجسد من خلاله إقرار البرنامج التنفيذى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة ١٩٩٨ .

ويشكل إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عاملا مهما لتسريع عملية رفع القيود الجمركية و غير الجمركية على التبادل التجارى بين الدول العربية ، و تهيه لها فرصة الإندماج التدريجى فى

النظام الإقتصادي العالمي ، و التعامل معه ضمن تكتل تجارى يحمى مصالح الدول العربية ، ويقوى موقعها التفاوضى ، كما تعد كمبادرة جديدة تسعى الدول العربية من خلالها لتفعيل جهود التكامل الإقتصادي الإقليمي و من هنا تتبع الحاجة إلى ضرورة مواصلة الالتزام بما تم التوصل إليه فى تنفيذ البرنامج التنفيذى من جهة ، و الحاجة إلى تطوير المنطقة و مجابهة التحديات التى تواجهها من جهة أخرى و ذلك من أجل السير بها نحو مراحل أعلى من التكامل الإقتصادى فيما بين الدول العربية .

أهمية البحث :

تكمّن أهمية البحث فى متابعة نتائج و تطورات قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة العربية و خاصة البينية وبيان إلى أي مدى يمكن أن تكون هذه المنطقة نقطة إنطلاق نحو تكامل إقتصادي عربي شامل .

مشكلة البحث :

تمحورت الإشكالية الرئيسة للبحث حول :
إلى أي مدى يمكن الإعتماد على منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كمدخل لتفعيل التكامل الإقتصادى العربى فى ظل المتغيرات الإقتصادية الجارية إقليميا ؟ .

فرضيات البحث :

- إستند البحث إلى الفرضيات الأساسية الآتية :
- ١- إن قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى سيؤدى إلى زيادة مساهمة التجارة العربية البينية فى مجمل التجارة الخارجية العربية .
 - ٢- يعد إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى أحد الأساليب التى تمكن الدول العربية من تنسيق سياستها الإقتصادية فيما بينها و الإندماج أكثر فى الإقتصاد العالمى .
 - ٣- يعد إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى المدخل الملائم لتفعيل التكامل الإقتصادي العربى و الخطوة الأولى نحو تحقيق خطوات أكثر تقدما فى مساره .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما :

- ١- تقييم أهمية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى فى مسيرة التكامل الإقتصادي العربي .
- ٢- تقييم نتائج تطورات منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى فى التجارة العربية و خاصة البينية و أثر ذلك فى تفعيل العمل الإقتصادي العربي المشترك

منهجية البحث :

تم الإعتماد فى هذا البحث على

- المنهج التاريخى الذى تم الاعتماد عليه لسرد حقائق متعلقة بالماضى و تمثلت خاصة فى مراحل العمل الإقتصادي العربي المشترك إبتداءً من مرحلة بناء الطموحات وصولاً إلى مرحلة بروز التكتلات الإقليمية العربية .
- منهج المسح و يتجلى من خلال البيانات التى تم جمعها من التقارير العربية الإقتصادية الموحدة خلال مختلف سنوات مدة الدراسة و ذلك من أجل طرح المشكل بشكل إحصائي ، و الوقوف على النتائج التى يمدها لنا الواقع الفعلى للتجارة العربية بمختلف أشكالها
- كما تم اللجوء بشكل كبير إلى الوصف و هو المميز الاساسي للبحث و هذا من أجل عرض مختلف الأفكار و المفاهيم و الدراسات .

الدراسات السابقة :

نظراً لاتساع إطار البحث فقد تباينت و جهات النظر فى الدراسات السابقة للتطرق إلى مختلف الجوانب ، حيث أن بعض الدراسات قد عالجت موضوع التكامل الإقتصادي العربي بصفة عامة من حيث مقوماته ، عوائقه ، أسباب فشله و آفاقه ، و بعضها الآخر قد ركز فى دراساته على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من مختلف جوانبها و كذا واقعها و آفاقها .

إلا أننا سنحاول فى هذا البحث التركيز على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل أو كآلية لتفعيل التكامل الإقتصادي العربي وتعزيز جهوده من خلال رصد مختلف التطورات فى المنطقة و أثرها فى ذلك و هذا فى ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية الجارية إقليمياً .

هيكل البحث :

بناءً على ما تقدم سيتناول البحث تحليل المحاور الآتية :

- ١- التطور التاريخي لآليات التكامل الإقتصادي العربي
 - ٢- إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى
 - ٣- واقع التجارة العربية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة
 - ٤- التطورات في منطقة التجارة العربية الحرة و أثرها في تفعيل التكامل الإقتصادي العربي
- ١- التطور التاريخي لآليات التكامل الإقتصادي العربي :

قطع الوطن العربي شوطاً طويلاً على درب التكامل الاقتصادي، انطلاقاً من تأسيس جامعة الدول العربية مروراً بالسوق العربية المشتركة وصولاً إلى برنامج إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى، فتعد هذه الأخيرة خطوة كبيرة على طريق السوق العربية المشتركة، ولما عربياً ظل يراود الشعوب والحكومات العربية لفترة طويلة، والتي أصبح تحقيقها أكثر إلحاحاً في ظل المتغيرات العالمية الراهنة.

لذلك فقد مر العمل الاقتصادي العربي المشترك بثلاث مراحل أساسية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥، ٢١٢)

١-١ - مرحلة بناء الطموحات (١٩٤٥ - ١٩٧٠)

لقد انطلقت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي في مطلع الخمسينات ، مرتكزة على خمسة مجالات و هي :

التجارة ، المعونات ، الاستثمار ، القطاعات الانتاجية و القطاع العمالي . ففي إطار معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي تم إنشاء المجلس الاقتصادي العربي الذي أصبح فيما بعد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي العربي ، و قد وقعت هذه المعاهدة في أبريل ١٩٥٠ و بدأ تطبيقها عام ١٩٦٣ حين أعد المجلس الاقتصادي العربي عدة اتفاقات و مشاريع لتشارك فيها بعض البلدان العربية او كلها ، و مثالها " إتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت " من هذا المنظور كان الاتجاه هو البدء بإنشاء ما يعرف باسم " منطقة التجارة الحرة " بإزالة الحدود الجمركية بين الدول الأعضاء في التجمع التكاملي مع ترك الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها كل دولة اتجاه العالم الخارجي على حالها (محمد محمود ، ١٩٩٨ ، ٢٣) .

و اشتمل التعاون الاقتصادي خلال حقبة الخمسينات على إبرام العديد من الاتفاقيات الجماعية التفضيلية و إقامة المجالس الوزارية و اللجان الدائمة ، التى أنشئت لتحقيق الأغراض الاقتصادية التى نص عليها ميثاق الجامعة و محاولات بناء التكامل الاقتصادي العربي . و كان من أهم اتفاقيات التعاون الاقتصادي المشترك ما ياتي :

أولا / إتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية

إذ أقرها مجلس الجامعة فى أيلول ١٩٥٣ ، و قد اهتمت الاتفاقية بشكل أساسي بمنح التفضيلات الجمركية فى شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية المتبادلة بين الدول العربية و منح التسهيلات لتجارة الترانزيت بينها . و هى أولى الاتفاقيات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين البلدان العربية ، بل هى الأولى التى وضعت أسس التجمع الاقتصادي العربي و أحكامه . و قد وقعت بتاريخ ١٩٥٣ / ٠٥ / ٠٧ و صادقت عليها سبعة بلدان عربية هي : لبنان ، الأردن ، مصر ، السعودية ، سورية ، العراق ، الكويت . و قد جهدت هذه الاتفاقية لتسهيل التبادل التجاري (محمد محمود ، ٢٠٠٢ ، ٦٤)

ثانيا / إتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الأموال بين بلدان الجامعة العربية

تتضمن هذه الاتفاقية تنظيما لنوعين من العمليات ، أولهما هو تسديد مدفوعات المعاملات الجارية ، و الثاني هو انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية . و بالنظر للنوع الأول فإن الاتفاقية تعد مكملة لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري ، و قد جرى توقيعها معا فى ٠٧ أيلول ١٩٥٣ و قد صادقت عليها بلدان عربية ، هي : الأردن ، لبنان ، مصر ، السعودية ، سورية ، العراق (محمد محمود ، ٢٠٠٢) .

ثالثا / إتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى عام ١٩٥٧

اهتمت هذه الاتفاقية بإقامة وحدة اقتصادية بين الدول ، و انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال ، و حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية و تسهيل حركة النقل و الترانزيت و حقوق التملك . كما نصت على أن تعمل الدول الأعضاء للوصول إلى تحقيق الوحدة الكاملة ، على جعل بلادها منطقة جمركية موحدة ، و قد تعزز ذلك بإصدار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراره الخاص فى عام ١٩٦٤ بإنشاء السوق العربية المشتركة ، و على وفق هذا القرار فإن إقامة منطقة تبادل حر بين دول المجلس يكون قد تم إنجازها نظريا فى عام ١٩٦٩ (محمد محمود ، ٢٠٠١ ، ١١١) .

إن هذه المرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي العربي اسهمت على نحو بين في صياغة ووضع طموحات عربية واسعة كانت محط الاهتمام فى المراحل التالية . كما أن هذه المرحلة شهدت نجاحا عربيا لا ينبغى التقليل من شأنه فى إقامة بنیان تشريعى و مؤسسى للعمل الاقتصادي العربي المشترك .

١-٢ - مرحلة بناء أجهزة التكامل الاقتصادي العربي من (١٩٧١ - ١٩٨١)

بدأ التفكير خلال هذه المرحلة بوضع إستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك تقوم على ثنائية المصالح المتبادلة " السياسة المالية " و التعامل التفضيلى مابين الدول العربية ، و توظيف الفوائض المالية العربية المتراكمة فى إقامة مشاريع عربية مشتركة تخدم العمل الاقتصادي العربي المشترك و التنمية الاقتصادية العربية . و قد شهدت هذه المرحلة العديد من الانجازات على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك أهمها : تعزيز آليات العمل الاقتصادي العربي المشترك بإقامة المؤسسات المالية العربية ، كالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية فى إفريقيا ١٩٧٣ و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعى ١٩٦٨ ، و صندوق النقد العربي ١٩٧٥ ، و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ١٩٧٠ و الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعى ١٩٧٦ . كما تم إنشاء العديد من المنظمات العربية المتخصصة المشتركة و الشركات العربية الدولية المشتركة ، كآليات لتوظيف الفوائض المالية النفطية فى العمل الاقتصادي العربي المشترك لتعزيز التنمية الاقتصادية فى الدول العربية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٥ ، ٩٩) .

شهد عقد السبعينات من القرن العشرين تزايدا ملحوظا فى عدد الاتفاقيات الثنائية التجارية العربية ، بسبب أن هذه الاتفاقيات ، باتت أكثر مرونة فى مراعاتها الظروف الخاصة بين طرفي الاتفاقية . على خلاف الاتفاقيات الجماعية التى لم تكن تراعى ذلك . كما أن تراكم الفوائض المالية للبلدان النفطية العربية دفعها إلى عقد الاتفاقيات فيما بينها بسبب ظروفها الاقتصادية المتشابهة (شقير محمد ، ١٩٨٦ ، ٤٤٧ - ٤٤٨) .

وتميزت المدة ١٩٧١ - ١٩٨١ بسريان قانونى لاتفاقية ١٩٥٣ ، و قد أتخذ قرار إنشاء السوق العربية المشتركة فى ظل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التى تعد أول خطوة عملية نحو تفعيل التبادل التجارى متعدد الأطراف بين البلدان العربية . و قد تحققت فى ظلها زيادة مهمة فى حجم

الصادرات و الواردات البينية العربية على مستوى الأقطار العربية فى مجموعها ، و على مستوى كل قطر على حده .

١-٣- مرحلة بروز التكتلات الإقليمية العربية

برز منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين اتجاه نحو التكامل على المستوى الإقليمى و ذلك مع قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربى ١٩٨١ ، وتعزز هذا الاتجاه مع قيام مجلس التعاون العربى و اتحاد المغرب العربى سنة ١٩٨٩ . و قد نجح مجلس التعاون لدول الخليج العربى بتحقيق نوع من التنسيق و التعاون بين أعضائه و ذلك بسبب توافر الموارد المالية الضخمة و التشابه الكبير فى الأنظمة و السياسات الاقتصادية (محجوب ، ٢٠٠٨ ، ١٠٧) .

أما مجلس التعاون العربى و اتحاد المغرب العربى فقد واجههما بعض الصعوبات و التطورات التى أدت إلى تعثر مسيرة اتحاد المغرب العربى و تجميد نشاط مجلس التعاون العربى سنة ١٩٩٠ بسبب إختلاف المواقف السياسية بين عدد من أعضائه . و هكذا نجد أن اتفاقية التعاون الخليجى هي الاتفاقية الجزئية الوحيدة السارية المفعول ، و لو ان هذه الاتفاقية قد اتخذت منحى إقليميا و لم تأخذ فى إعتبارها الإطار القومى الشامل ، كذلك فقد شهد عقد الثمانينات قيام تكتلات اقتصادية عربية إقليمية انطلاقا من تقاربها الجغرافى (عبد الصاحب ، ٢٠٠١ ، ٩٥) .

تأسس مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية سنة ١٩٨١ و اقتضت العضوية فيه على الأقطار الستة التى إشتراك فى اجتماع وزراء الخارجية فى الرياض فى شباط / فبراير ١٩٨١ (البحرين ، الكويت ، عمان ، السعودية ، الإمارات ، قطر) . و قد قام الأعضاء بعقد اتفاق فى حزيران / يونيو ١٩٨١ لإنشاء اتحاد جمركى خلال خمس سنوات . و بدؤوا بإنشاء منطقة تجارة حرة للسلع المنتجة فى المنطقة و التى تصل القيمة المضافة فيها محليا إلى ٤٠ % على الأقل . و دعت الاتفاقية إلى تسهيل تجارة الترانزيت و العمل على تنسيق سياسات و نظم الاسترداد و التصدير و تكوين مخزون غذائى استراتيجى و خلق تفوضية جماعية . فضلا عن إقرار الحريات التى نص عليها اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية بما فيها حرية انتقال العمل و الإقامة و الممارسات للنشاط الاقتصادى و انتقال رؤوس الأموال . كما دعت الاتفاقية إلى تحقيق التنسيق و التجانس من خطط التنمية للبلدان الاعضاء بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادى فى ما بينها و طالبت بالعمل على وضع سياسات

نفسية موحدة و اتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي و فى المنظمات الدولية و على تنسيق سياساتها فى جميع مراحل الصناعات النفطية .

من جهة أخرى ، فإن قيام سوق مشتركة فى المنطقة بحلول سنة ٢٠٠٧ يعنى زوال الحواجز فى وجه حركة السلع و الخدمات و العمالة الوطنية و رأس المال فى داخل المنطقة . و ستبلغ مسيرة التكامل الاقتصادى و المالى ذروتها بإنشاء اتحاد نقدى مع ادخال عملة مشتركة و سياسة نقدية موحدة فى موعد أقصاه سنة ٢٠١٠ . و فى كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠١ وقعت الدول الأعضاء فى المجلس على اتفاقية جديدة تقضى باستكمال إقامة اتحاد جمركى بحلول سنة ٢٠٠٣ . و لا تتطوى هذه الاتفاقية على استثناءات بشأن التجارة الداخلية فى السلع لكنها تخلق تضاربا فى ظل انتماء بلدان المجلس إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لأن التمسك باتفاقية المجلس يعنى التمسك بتعريفه موحدة لدول المجلس . و إذا ما قامت بعض دول المجلس بتطبيق الإعفاءات المنصوص عليها فى إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة يعنى أن التعريف الموحدة الخليجية غير قابلة للتطبيق (زايد عبيد ، ١٩٩٨ ، ٣٤) . أما تأسيس اتحاد دول المغرب العربى فقد تم بعد التوقيع على معاهدته فى ١٧ شباط / فبراير ١٩٨٩ و كان الهدف منه توحيد التعريف الجمركية الخارجية لهذه الدول الأعضاء : الجزائر ، تونس ، ليبيا ، المغرب ، موريتانيا . و قد بدأت مظاهر الركود و التعثر تظهر فى نشاطاته مع نهاية سنة ١٩٩٤ .

و على الرغم من أن الحكومات الأعضاء فيه كانت قد وقعت على ست و ثلاثين اتفاقية فى مجالات التعاون كافة خلال المدة من ٢٣ كانون الثانى / يناير ١٩٩٠ حتى ٠٢ نيسان / أبريل ١٩٩٤ ، فإن الغالبية العظمى لهذه الاتفاقيات الاتحادية لم تنفذ . بل أن الاتفاقيات الأساسية للاتحاد مثل المعاهدة الجمركية الموحدة ، و منطقة التبادل التجارى الحر لم تخرج من طور الأمان

كذلك فقد وضع اتحاد التعاون المغربى إستراتيجية استندت إلى خصائص الدول الأعضاء فيه و توجهاتها الاقتصادية و التجارية ، وكما يتضح من المعاهدة المنشئة للاتحاد فإن إستراتيجية التعاون تقوم على الانتقال التدرجى من مرحلة إلى أخرى ابتداءً بالتحريك الانتقائى للتجارة على أن ينتهى بالوحدة الاقتصادية بما فى ذلك حرية انتقال السلع و الخدمات و عناصر الانتاج .

و فى تقييم التجربة التكاملية الإقليمية يشير " عبد الحميد إبراهيمى " إلى أنه حتى المحاولات الرامية لتحقيق التكامل الإقليمى ، لم تكن سوى محاولة اقتباس آلى و تقليد شكلى لتجارب التكتلات

الاقتصادية الأخرى فى العالم . من حيث الهياكل الإدارية و حيثيات القرارات و ليس من حيث التطبيق طبعا ، كتجربة السوق الأوروبية المشتركة ، دون النظر إلى الإمكانيات الفعلية لواقع البلدان العربية و مدى ملاءمة تلك التجارب لظروفها التاريخية ، الاقتصادية ، و الاجتماعية و السياسية ، و تم خلال المرحلة الثانية فى مسيرة العمل العربي المشترك بناء مؤسسات العمل الاقتصادي المشترك ، و توسعت و تنوعت خلالها القواعد الانتاجية للدول العربية (عبد الحميد ، ١٩٩٢ ، ٢٧٩ - ٢٨٠) .

انطلاقا مما سبق يتضح أن كل المحاولات التي قامت بها الدول العربية من أجل الوصول إلى إقامة تكتل اقتصادي فيما بينها باءت بالفشل وهذا راجع إلى عدة عوائق سياسية واقتصادية واجتماعية تخللت هذه المحاولات ونذكر أهمها:

- ضعف الإرادة السياسية التي أدت دورا كبيرا في تعميق أزمة التكامل.
- التبعية الاقتصادية.
- التفاوت في الموارد الاقتصادية.
- تماثل الهياكل الإنتاجية وسوء الهياكل الاقتصادية لكثير من الدول العربية.
- سوء استغلال الفوائض المالية.
- اختلاف اللوائح والتشريعات الاقتصادية بين الدول العربية.
- غياب المشاركة الشعبية والقطاع الخاص في عملية التكامل الاقتصادي.
- نقص الوعي بفوائد التكامل.
- عدم توافر البيانات والمعلومات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية.

٢- إقامة منطقة التجارة العربية الحرة

انطلاقا من العوائق التي وقفت أمام محاولات الدول العربية لإقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، ونظرا للمتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية وأثارها في المنطقة العربية كان لا بد على الدول العربية إعادة بناء تكامل اقتصادي على أسس جديدة يجمعها خاصة في ظل انتشار وتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العالم.

وفي ظل الفرصة التي منحتها المنظمة العالمية للتجارة في عام 1994 لإقامة التكتلات والاتفاقيات الإقليمية، والاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من اتفاقية الجات الخاص بالدول النامية

وبالتكتلات الإقليمية، الذي يمنح مدة عشرة سنوات قابلة للتמיד إلى 12 سنة لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الإقليمي، برزت أهمية منطقة تجارة حرة عربية من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، خاصة وأن الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبح لا مجال لها، ولا بد من تعميم ما تتيحه من مميزات تجارية على بقية دول أعضاء منظمة التجارة العالمية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٤ ، ٢) .

٢-١- تعريف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي إتفاق متعدد الأطراف يهدف الى الوصول للتحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال مدة زمنية محددة (١٠ سنوات) و ذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج للرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل و القيود الكمية غير الجمركية بنسبة ١٠ % سنويا (صلاح الدين ، ٢٠٠٣ ، ٨٩) . على وفق قرار المجلس الاقتصادي و الإجتماعي العربي فى دورته ٥٩ المنعقدة بالقاهرة بتاريخ ١٩/٠٢/١٩٩٧ .

وكانت مذكرة جامعة الدول العربية قد طرحت ثلاثة بدائل لإقامة منطقة تجارة حرة هي :

(www.Ahram.Org.eg/acpss/ahram/2001/11/Rarb38. Htm ٢٠٠٩ / ٠٥/١٦)

- دمج مناطق التجارة الحرة القائمة كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية.
- ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية القائمة بالفعل، وإقامة منطقة تجارة ثنائية يتم خلالها تحرير التجارة الخارجية تحريراً كاملاً على وفق اطار موحد يحتوي على مبادئ وقواعد موحدة، ثم ربط هذه المناطق ببعضها.
- التحرير الفوري للتجارة بين الأقطار العربية مع السماح ببعض الاستثناءات خلال مدة سماح يتم تحديدها بأسباب مقبولة.

الاقتراح الثالث هو الذي قامت الدول العربية بتبنيه كما حرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي عند تكليفه الأمانة العامة بجامعة الدول العربية بإعداد مشروع لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وأن يكون إنشاء هذه المنطقة قائماً على النحو التالي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٩٧ ، ١٣٣) .

- أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات الدول العربية وأحكام منظمة التجارة العالمية.

- أن تتم إقامة منطقة تجارة حرة عربية من خلال تفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري فيما بين الدول العربية خاصة وأن نصوص هذه الاتفاقية تتجه لذلك.
- أن يشمل البرنامج التنفيذي خطة عمل وجدولا زمنيا محدداً لإنشاء هذه المنطقة.
- من خلال الدورة التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالقاهرة في دورته العادية (68) في سبتمبر 2001، شملت قراراته مجموعة من الموضوعات ومن بينها تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية إذ تنتهي في أول جون في 2005 بدلا من 2007، وذلك على وفق تكليف القمة العربية المنعقدة في عمان (مارس 2001) بإسراع الخطى للانتهاء من المرحلة الانتقالية في عام 2005.

٢-٢ - أهداف برنامج منطقة التجارة الحرة العربية

- هناك مجموعة من الأهداف الخاصة ببرنامج المنطقة يمكن إيجازها فيما يلي :
- (www.rezgar.com/debat/show.Art.Asp?Aid=29979 2009/05/06)
- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء كما يتم تحديد السلع التي تدخل دائرة التبادل.
 - التنسيق بين النظام والتشريعات والسياسات التجارية والنقدية وإقامة شبكة معلومات موحدة من السلع ووضع خطوط عريضة للعلاقات.
 - توحيد الواصفات والمقاييس للسلع والمنتجات المتبادلة.
 - التنسيق ما بين المصارف العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها.
 - تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة.
 - تعميق وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول العربية والأطراف وصولاً إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.
 - الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية.
 - الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.
 - وضع الأسس لقيام كتلة اقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة الاقتصادية الدولية.

٢-٣ - مقومات نجاح المنطقة

- على الرغم من عودة محاولات إقامة منطقة تجارة حرة عربية إلى الخمسينات من القرن الماضي، إلا أن تلك المحاولات حققت نتائج مخيبة للأمل ولربما تكون هذه المحاولة الجديدة أكثر نجاحاً من

المحاولات السابقة وذلك نظرا لمجموعة من الظروف التي يمكن عدّها مقومات نجاح أساسية يمكن أن يستند إليها التكامل الاقتصادي في مرحلة إنشائه وهي لازمة لنجاحه وتعمل على تفعيل الجهود التكاملية ومن أهم هذه المقومات نذكر ما يلي (عبد المطلب ، ٢٠٠٣ ، ١٤٧ ، ١٥٢) :

- 1- إرساء " الجات " لقواعد جديدة تساعد على قيام التكتل الإقليمي.
- 2- توفير الإرادة السياسية لتفعيل العمل العربي المشترك، الذي عبرت عنه قمة القاهرة (1996) بالإجماع على ضرورة التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات التي تحيط بالعامل العربي وظهور العديد من التكتلات الاقتصادية.
- 3- السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية، حيث أنها تستند إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري سنة 1981 التي تعد الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- 4- البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة للاعتراف بها خاصة من طرف المنظمة العالمية للتجارة، لذلك وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية البرنامج التنفيذي للمنطقة.
- 5- تطبيق العديد من الدول العربية لبرامج إصلاحات اقتصادية متشابهة قائمة على اقتصادات السوق وتحرير التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تقارب السياسات الاقتصادية في كثير من الدول العربية.
- 6- اسهم إنشاء عدة مؤسسات مالية عربية في السنوات الأخيرة في تشكيل مناخ أكثر إيجابية لتنمية المبادلات الاقتصادية بين الدول العربية بصفة عامة، وتوفير قدر أكبر من المعلومات التجارية عن الأسواق العربية وإمكاناتها.
- 7- تقارب مستويات التطور الاقتصادي بين الدول العربية، هذا ما يسهل عملية التخصص الإنتاجي وإعادة توزيع الموارد بين تلك الدول داخل منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة عند قيامها.
- 8- تكوين التجمعات الاقتصادية العربية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.
- 9- الاتجاه إلى عقد اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة البينية التي تعد من الخطوات المهمة والديناميكية المؤدية إلى الإسراع بإقامة واستكمال المنطقة، من خلال التمرين على تحرير التجارة الثنائية لذلك يراها القادة العرب أنها الطريقة العملية والواقعية لقيام السوق العربية المشتركة.

فضلا عن ما سبق فإن البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري يعد خطوة إلى الأمام إذا ما تم الالتزام بينوده بالمقارنة بالمحاولات السابقة للتعاون الاقتصادي العربي مما يعزز من إمكانية نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

٣- واقع التجارة العربية في ظل منطقة التجارة الحرة

أصبحت التجارة الحرة غاية مهمة لتعزيز صادرات الدول و رفع نسبتها من تجارتها الإجمالية ، حتى غدت من أهم العوامل المستخدمة في ربط الاقتصادات بعضها مع بعض على المستوى الدولي و الإقليمي و من أكثر المداخل اللازمة لرفع مستوى درجة التكامل الاقتصادي (محمد على ، ٢٠٠٩ ، ٦٩) .

٣-١- التجارة الخارجية العربية :

٣-١-١- أداء التجارة العربية الخارجية (التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٠ ، ١٦٦)

تؤدي التجارة الخارجية دورا متناسبا في جهود التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم المعاصر خاصة في ظل الانفتاح التجاري الدولي وتحرير الأسواق. لهذا أدركت الدول العربية أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية، فانخرطت في العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية لمواكبة هذه التطورات والاستفادة من مزاياها. ولكن التراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي الذي حدث سنة ٢٠٠٩ في أعقاب الأزمة المالية العالمية أدى إلى إنعكاسات واضحة على التجارة الخارجية العربية ، فقد أدى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في أسعاره العالمية، الذي بدأ في النصف الثاني من سنة 2008 وامتد إلى سنة 2009، إلى انخفاض حاد في الصادرات النفطية للدول العربية . كذلك فإن انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية والناجم عن دخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود أدى بدوره إلى انخفاض الصادرات العربية للسلع المصنعة، هذا فضلا عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية على تمويل التجارة الخارجية والتي تمثلت في تشدد المصارف في تقديم التمويل للتجارة الخارجية من خلال اشتراط الضمانات المصرفية من المتعاملين لتمويل الصفقات التجارية، وتقليص الفترات المتاحة لهذا التمويل وزيادة تكاليف تمويل التجارة.

وكمحصلة لهذه العوامل فقد تراجعت الصادرات الإجمالية للدول العربية بصورة حادة في سنة 2009 ، اذ بلغت قيمتها حوالي 726 مليار دولار مقارنة مع نحو 1,068 مليار دولار في سنة 2008 ، أي

بانخفاض نسبته 32% ، في المتوسط .وقد تجاوزت نسبة انخفاض الصادرات العربية نسبة انخفاض الصادرات العالمية التي بلغت 22.6% في سنة 2009 ، مما أدى إلى تراجع حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 6.7 % في سنة 2008 إلى 5.9% في سنة 2009 وفي جانب الواردات الإجمالية العربية، فقد تراجعت أيضاً ولكن بنسبة أقل من تراجع الصادرات الإجمالية العربية، إذ، بلغ إجمالي الواردات العربية نحو 603 مليار دولار في سنة 2009 مقارنة بحوالي 705 مليارات دولار في سنة 2008 أي بانخفاض نسبته 14.4%، في المتوسط .

ولقد تأثرت الواردات الإجمالية العربية بتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية من جراء تأثيرات الأزمة العالمية، غير أن الإجراءات والبرامج المالية التحفيزية لدعم الاقتصاد في مواجهة الآثار السلبية للأزمة عملت على تخفيف حدة تراجع الواردات العربية .وقد ارتفعت حصة الواردات العربية في (الواردات العالمية من 4.3% في سنة 2008 لتصل إلى 4.8% في سنة 2009 .

الجدول رقم (1) : التجارة الخارجية الإجمالية العربية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)

| معدل التغير السنوي للمدة (2005-2008) | معدل التغير السنوي (%) | | | | | القيمة (مليار دولار) | | | | | |
|---|---------------------------|------|------|------|------|----------------------|----------|----------|----------|----------|---|
| | *٢٠٠٩ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٩ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٥ | |
| 23.3 | 32.0- | 32.3 | 16.6 | 21.7 | 38.3 | 726.1 | 1,067.8 | 807.4 | 692.5 | 569.0 | الصادرات العربية |
| 26.3 | 14.4- | 31.7 | 33.6 | 14.5 | 20.2 | 603.3 | 705.0 | 535.3 | 400.8 | 350.2 | الواردات العربية |
| 15.2 | 22.6- | 15.9 | 13.8 | 16.0 | 13.5 | 12,348.2 | 15,962.8 | 13,768.1 | 12,100.8 | 10,434.0 | الصادرات العالمية |
| 15.0 | 23.1- | 15.3 | 14.8 | 14.8 | 13.4 | 12,471.0 | 16,223.9 | 14,072.1 | 12,252.7 | 10,675.4 | الواردات العالمية |
| | | | | | | 5.9 | 6.7 | 5.9 | 5.7 | 5.5 | وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (%) |
| | | | | | | 4.8 | 4.3 | 3.8 | 3.3 | 3.3 | وزن الواردات العربية في الواردات العالمية (%) |

* بيانات أولية.

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة ٢٠١٠ ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و صندوق النقد العربي ، الإمارات العربية المتحدة ، ص ١٦٧

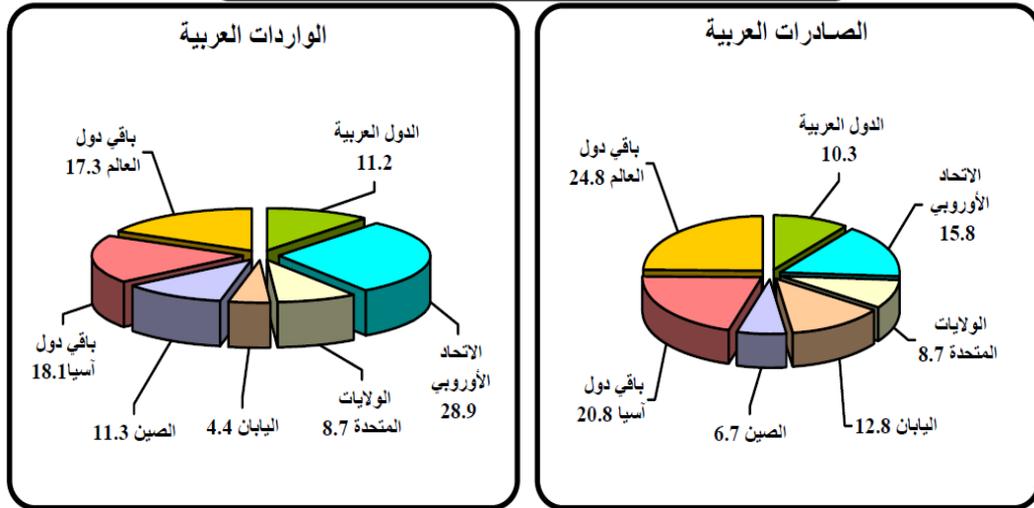
٣-١-٢ - اتجاه التجارة الخارجية الإجمالية العربية

تراجعت التجارة الإجمالية العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين سنة 2009 ، فبالنسبة لاتجاه الصادرات العربية، سجلت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة أعلى نسبة تراجع بلغت 43.2%، وقد تبعتها تراجع الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 37.6% ، وجاءت بعد

ذلك الصين التي انخفضت الصادرات العربية إليها بنسبة 32.2% ، فانخفاض الصادرات العربية إلى كل من اليابان وباقي دول آسيا بنسبة 30.7% و 20.3% على التوالي .وقد سجلت الصادرات العربية البنينية نسبة انخفاض أقل بلغت. 19.7 % وقد أفضت هذه التطورات إلى تغيير طفيف في حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية .

وبالنسبة لمصادر الواردات العربية، فقد تراجعت قيمتها مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين في سنة 2009، وسجلت قيمة الواردات العربية من اليابان أعلى نسبة تراجع بلغت 26.5% ، وجاءت بعدها قيمة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي بانخفاض نسبته 19.8% ، كما انخفضت قيمة الواردات البنينية العربية والواردات العربية من الولايات المتحدة ومن الصين بنسبة 19.5% و 12% و 4.2% على التوالي في سنة 2009 . الشكل (١)

الشكل (١) : اتجاهات التجارة العربية الى الشركاء التجاريين الرئيسيين عام ٢٠٠٩



المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٠ ، مرجع سابق ، ص : ١٧٠

٣-٢- التجارة البينية العربية :

٣-٢-١- أداء التجارة العربية البينية

أدى تراجع أسعار النفط العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى انخفاض متوسط قيمة التجارة البينية (1) (في سنة 2009 بنسبة 19.6% لتبلغ نحو 71.1 مليار دولار وذلك مقارنة بقيمة 88.4 مليار في سنة 2008 وانخفضت قيمة الصادرات البينية بنسبة 19.7% ، كما سجلت قيمة الواردات أيضاً انخفاضاً بنسبة 19.5%) ، الجدول رقم (٢) .

الجدول رقم (٢) : أداء التجارة البينية العربية من (2005-2009)

| معدل التغير السنوي للفترة % ٢٠٠٨-٢٠٠٥ | معدل التغير السنوي (%) | | | | | القيمة (مليار دولار) | | | | | |
|---------------------------------------|------------------------|------|------|------|------|----------------------|------|------|------|------|-----------------------------------|
| | ٢٠٠٩ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٩ (2) | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٥ | |
| 24.2 | 19.6- | 30.8 | 20.4 | 21.5 | 36.5 | 83.8 | 88.4 | 67.6 | 56.1 | 46.2 | متوسط التجارة البينية العربية (1) |
| 24.4 | 19.7- | 31.1 | 21.0 | 21.5 | 33.8 | 74.7 | 93.0 | 71.0 | 58.6 | 48.3 | الصادرات البينية العربية |
| 23.9 | 19.5- | 30.6 | 19.8 | 21.6 | 39.7 | 67.5 | 83.8 | 64.2 | 58.6 | 44.1 | الواردات البينية العربية |

(١) (الصادرات + الواردات) / ٢

(٢) بيانات أولية

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٠ ، مرجع سابق ، ص : ١٧٢

- (١) يفترض نظرياً أن قيمة الواردات البينية العربية هي قيمة الصادرات البينية العربية نفسها زائدة تكاليف الشحن والتأمين (CIF) و لكن يلاحظ عملياً اختلاف هذه القيم إذ تظهر البيانات المجمعة من المصادر الوطنية أن قيمة الصادرات البينية أعلى من قيمة الواردات البينية
- (٢) على أساس (CIF). وتعزى هذه الاختلافات لأسباب عديدة مثل تسجيل بيانات إعادة التصدير ضمن الصادرات الوطنية وعدم نشر بعض الدول بيانات صادرات النفط الخام والغاز ضمن بيانات التجارة الخارجية، والاختلاف في توقيت التسجيل وتصنيف الصادرات والواردات على حدة. ولغرض تدليل تأثير الفوارق الإحصائية بين هذه الصادرات والواردات على الاتجاهات العامة للتجارة البينية، تم احتساب متوسط التجارة البينية (الصادرات + الواردات) ÷ ٢ للتوضيح والمساعدة على التحليل فقط.

٣-٢-٢- مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية العربية (التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٠ ، ١٧٣)

ارتفعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية لتصل إلى 10.3 % في سنة 2009 وذلك مقارنة مع 8.7 % في سنة 2008 في حين تراجعت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية لتبلغ % 11.2 مقارنة مع 11.9 % خلال الفترة نفسها. وتعزى زيادة أهمية الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية إلى انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية العربية بنسبة أعلى من انخفاض قيمة الصادرات البينية. وقد حصل عكس ذلك بالنسبة للواردات الإجمالية التي انخفضت بنسبة أقل من انخفاض الواردات البينية، مما أدى إلى تراجع طفيف في حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية، الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣) : مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية (2009-2005)

| ٢٠٠٩ * | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٥ | |
|--------|------|------|------|------|---|
| 10.3 | 8.7 | 8.8 | 8.5 | 8.5 | نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية |
| 11.2 | 11.9 | 12.0 | 13.4 | 12.6 | نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية |

* بيانات أولية.

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٠ ، مرجع سابق ، ص : ١٧٣

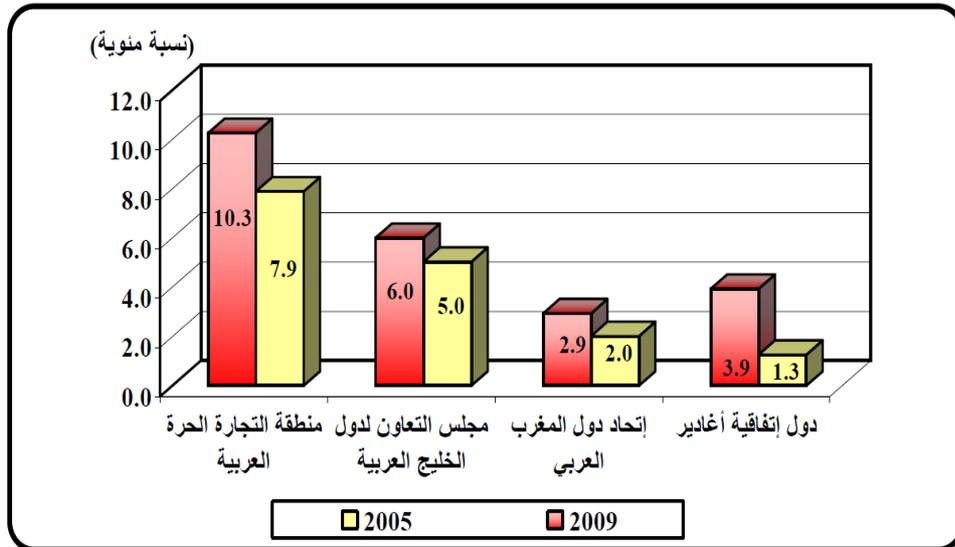
وبالنسبة لأهمية التجارة البينية على صعيد الدول، تسهم الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لاثنتي عشرة دولة عربية بحصص تفوق متوسط حصة الصادرات البينية أي 10.3% في الصادرات الإجمالية العربية في سنة 2009، وتراوح هذه الحصص بين 10.4% بالنسبة لعمان و 67.3% بالنسبة للصومال. ولقد تزايدت أهمية الأسواق العربية بالنسبة لصادرات كل من لبنان والأردن ومصر والبحرين والسعودية إذ وصلت حصة صادراتها إلى الدول العربية 52.5 % ، و 51.6 % ، و 35.8 % و 21 % و 15.6 % على التوالي. أما حصة صادرات كل من الصومال وسورية إلى الدول العربية فقد تراجعت، إلا أنها لا تزال تشكل حصة عالية بنسبة 67.3 و 35.4 % على

التوالي .وتعد صادرات الدول السبع إلى الدول العربية أكثر الصادرات تكاملاً مع التجارة البينية العربية.

وفي جانب آخر، لا تزال تجارة عدد من دول المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي مع بقية الدول العربية منخفضة نسبياً، اذ تشكل الصادرات البينية للإمارات وتونس والجزائر وقطر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا حصصاً ضئيلة في صادراتها الإجمالية وبالتالي تبقى تجارتها أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية .وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن تجارة دول المغرب العربي تتجه في غالبيتها العظمى نحو دول الاتحاد الأوروبي، ، في حين تتجه تجارة دول مجلس التعاون الخليجي في غالبيتها العظمى نحو دول الاتحاد الأوروبي ودول آسيا كاليابان والهند والصين وكوريا الجنوبية بالدرجة الأولى.

ويتبين من المقارنة أن تطور مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية، من جانب الصادرات خلال عامي 2005 و 2009 ، كانت أعلى وأوضح بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في ظل قيام الدول الأعضاء في المنطقة بإزالة الرسوم الجمركية بالكامل على السلع ذات المنشأ العربي منذ سنة 2005 ، الجدول رقم (٤) والشكل (٢) يوضح ذلك .

الشكل (٢) : حصة الصادرات البينية من اجمالي الصادرات للتجمعات العربية



المصدر: الجدول رقم (4).

منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي

وبمقارنة مساهمة التجارة البينية للتجمعات العربية مع التجارة البينية لتجمعات دولية غير عربية، يتبين أن تجمعي دول المركوسور ودول آسيان تشارك تجارتهما البينية بنصيب أكبر في تجارتهما الإجمالية مما تشارك فيه التجارة البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية. ولا تزال الحاجة لبذل المزيد من الجهود في تعميق مجالات تحرير التجارة البينية العربية لزيادة استفادتها من الفرص التجارية في الأسواق العربية والارتقاء بمساهمتها في التجارة الإجمالية العربية لمستويات التجمعات الناجحة في الدول النامية.

الجدول رقم (٤) : مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات عربية وغير

عربية مختارة لسنتي 2005 و 2009

| حصة الواردات البينية من إجمالي الواردات % | | حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات % | | قيمة التجارة البينية (مليون دولار أمريكي) | | | | التجمعات |
|---|------|---|------|---|--------|----------|--------|------------------------------------|
| 2009 | 2005 | 2009 | 2005 | الواردات | | الصادرات | | |
| | | | | 2009 | 2005 | 2009 | 2005 | |
| 11.2 | 11.1 | 10.3 | 7.9 | 66,898 | 38,487 | 74,355 | 44,812 | منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى |
| 6.2 | 8.3 | 6.0 | 5.0 | 21,046 | 15,751 | 31,036 | 20,012 | تجمعات عربية |
| 2.6 | 2.7 | 2.9 | 2.0 | 2,972 | 1,816 | 3,298 | 2,154 | مجلس التعاون الخليجي |
| 1.8 | 1.3 | 3.9 | 1.3 | 1,951 | 924 | 2,225 | 642 | إتحاد دول المغرب العربي |
| 17.2 | 19.7 | 14.9 | 12.9 | 45 | 22 | 42 | 21 | دول إتفاقية أغادير |
| 24.5 | 24.3 | 25.5 | 24.9 | 229 | 144 | 252 | 162 | دول إتحاد دول المغرب العربي |
| | | | | | | | | تجمعات غير عربية مختارة |
| | | | | | | | | دول المركوسور Mercosur |
| | | | | | | | | دول آسيان ASEAN |

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي، الصومال، موريتانيا وجزر القمر). مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، والكويت). إتحاد دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، وموريتانيا). دول إتفاقية أغادير (الأردن، تونس، مصر والمغرب). دول المركوسور (الأرجنتين، البرازيل، البارغواي واليورغواي). دول آسيان (أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلندا، فضلا عن بروناي، كمبوديا، اللاوس، مينمار وفيتنام). المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، ومنظمة التجارة العالمية - قاعدة بيانات التجارة العالمية..

3-2-3 - السلع الرئيسية في التبادل التجاري البيني العربي :

تشير قائمة أول عشرة سلع رئيسية في التجارة البينية العربية، التي تم تجميع أحدث بياناتها المتوافرة سنة 2008 حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية ومفصل على أساس 4 أرقام، أن النفط الخام يأتي في المرتبة الأولى إذ استأثر بحصة 8.5 % من إجمالي الصادرات البينية العربية في سنة 2008، يلي ذلك الصادرات البينية للغاز الطبيعي بحصة 3 % ثم تأتي بعدها سلع مصنعة كالبتروكيماويات والمصنوعات الأساسية) مثل منشآت الحديد والصلب، والألومنيوم والأسلاك والكابلات المعزولة (ومصنوعات متنوعة أخرى) كالمجوهرات. (وتشكل السلع العشرة الأولى قرابة ربع الصادرات السلعية العربية وتتراوح حصة هذه السلع فرادى بين 2.4% و 1% من قيمة الصادرات البينية العربية. وبوجه عام، تعكس أهمية السلع الرئيسية تطور هيكل الصادرات البينية العربية في إطار جهود التصنيع في الدول العربية، والتي تمخضت عنها زيادة حصة المصنوعات الأساسية، إلا أن في معظمها سلع نصف مصنعة لاستخدامها في صناعات تحويلية أخرى (التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٠ ، ١٧٨)

٤ - التطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و أثرها في تفعيل التكامل الإقتصادي العربي (التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٠) :

شكل البرنامج التنفيذي للإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في سنة 1998 ، والمستند الى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة في سنة 1981 وأحكام منظمة التجارة العالمية أساس التوجه الحديث لبناء التكامل الإقتصادي العربي. وقد اعتمدت المنطقة على جملة من القواعد والأسس التي تتم بموجبها معاملة السلع العربية التي تتمتع بالإعفاء التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وقد توصلت الدول الأعضاء إلى منح الإعفاء بالكامل للسلع العربية منذ سنة 2005 وعلى هذا الأساس تم تأسيس اللجان ذات العلاقة بقضايا تحرير التجارة مثل لجنة قواعد المنشأ، التي أوكلت إليها صياغة قواعد منشأ عربية تتيح الاستفادة من التخفيض الجمركي المقرر ضمن إعلان المنطقة. كما تضمنت القواعد والأسس ضرورة تبادل المعلومات والبيانات وآلية لتسوية المنازعات، والمعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً ودعم

الخدمات المرتبطة بالتجارة وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية وغيرها.

وبالرغم من الإعفاء بالكامل من الرسوم الجمركية للسلع العربية المنشأ منذ سنة 2005 لم تتمكن المنطقة من تعميق الأداء التكاملى لها حيث لم يتجاوز مؤشر التكامل الإقتصادي (Complementary Index) ، الذى يقوم على قياس نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي التجارة العربية الإجمالية 5 % في سنة 2009 مقارنة مع 4.8 % في سنة 1998 ويعزى ذلك في جزء منه إلى ضعف القاعدة الإنتاجية العربية وعدم اكتمال البنية الأساسية للمنطقة وممارسة العديد من الإجراءات المقيدة للتجارة في إطار المنطقة وغيرها من الموضوعات.

ومع مطلع سنة 2009 بدأت الجزائر التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال سنة 2008، بتطبيق الإعفاء الكامل على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أمام السلع المستوردة وذات المنشأ العربي. كما قامت الدول الأعضاء في المنطقة بالمثل بتنفيذ الإعفاءات الجمركية أمام الواردات من السلع الجزائرية المنشأ.

وفيما يتعلق بالدول الأقل نمواً الأعضاء في المنطقة (السودان، فلسطين واليمن)، فقد استمرت في سنة 2009 في تنفيذ التزاماتها بشأن إزالة التعريفات الجمركية تدريجياً أمام السلع العربية المنشأ. وقد توصلت كل من اليمن والسودان إلى إزالة نحو 70 % من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات من السلع العربية المنشأ، وستصل إلى التعريفات الجمركية الصفرية في مطلع سنة 2010 كما استمر إعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل من قبل الدول الأعضاء. وتبقى أربع دول عربية غير منضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهي موريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر.

ولقد استمر العمل خلال سنة 2009 على استكمال آليات تفعيل المنطقة، فعلى صعيد صياغة قواعد منشأ عربية، وبالرغم من الانتهاء من إقرار نموذج شهادة المنشأ الجديد والانتهاء من صياغة الأحكام العامة لقواعد المنشأ، لا زالت المفاوضات بين الدول الأعضاء مستمرة بشأن صياغة قواعد منشأ تفصيلية لباقي السلع، إذ لا زال معيار تحقيق القيمة المضافة عند 40 % لإكساب صفة المنشأ هو المعيار المتعامل به حتى الآن في تحديد منشأ السلع العربية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٩ ، ٥) .

وفضلاً عن التأخير في صياغة قواعد المنشأ التفصيلية لا زالت الدول العربية تتفاوض حول التوصل إلى آلية لمعاملة منتجات المناطق الحرة، والتي أنشئت بالأصل بهدف جذب الاستثمارات الصناعية والتجارية، من خلال تنمية الصناعات التصديرية والمبادلات التجارية وتجارة الترانزيت، وذلك بمنح الصناعات القائمة فيها إعفاءات وتسهيلات تؤهلها لأن تكون مناطق جذب للاستثمار الأجنبي، وتطبق فيها قوانين وأنظمة خاصة مختلفة عما يطبق داخل حدود الدولة. ولم يحسم بعد موضوع معاملة منتجات المناطق الحرة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك لعدم وجود قواعد عربية تفصيلية للمنشأ. وبالتالي هناك تخوف من دخول منتجات المناطق الحرة إلى الأسواق المحلية للدول الأعضاء وحصولها على الإعفاء الجمركي أو منافسة البضائع المحلية حال دخولها الأسواق الوطنية نظراً لما تتمتع به من امتيازات استثمارية تعزز تنافسيتها. وبوجه عام، توجد 12 دولة عربية لديها مناطق حرة، هي: الأردن والإمارات وتونس والسودان وسورية والعراق والكويت وليبيا ولبنان ومصر والمغرب واليمن.

ولم تستكمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد جوانب أساسية أخرى، ومنها اعتماد المواصفات القياسية وزيادة كفاءة النقل لربط الأسواق العربية بعضها ببعض، وتذليل العقبات التي تعترض مرور الشاحنات العربية عبر الدول العربية وتعطيلها في المنافذ الجمركية.

أما فيما يتعلق بالسياسات التجارية المطبقة على مستوى المنطقة، استمرت الدول الأعضاء في سنة ٢٠٠٩ بتنفيذ السياسات التجارية القائمة على أساس الانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة و الاستثمار لما يخدم تعزيز علاقاتها الاقتصادية و التجارية مع مختلف الدول العربية و بما يتفق مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية لعدد من الدول العربية، إلى جانب توثيق العلاقات مع دول العالم المختلفة في إطار منظمة التجارة العالمية، و اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي و غيرها من الاتفاقيات.

ونتيجة لعدم تحقيق أي تطورات في مسيرة التفاوض حول تجارة الخدمات في الدول العربية، فقد تم توجيه الجهود خلال سنة 2009 للتواصل مع الدول العربية كافة وذلك بدعوة الدول العربية غير المشاركة في المفاوضات، وكذلك الدول التي لم تتقدم بعروضها الأولية لجداول الالتزامات بتحرير قطاعات خدمات محددة وذلك في إطار ما نص عليه برنامج العمل الصادر عن القمة العربية

الاقتصادية والتنمية والاجتماعية التي عقدت بالكويت سنة 2009، التي أكدت ضرورة استكمال المفاوضات الجارية في مجال تحرير تجارة الخدمات .

وعلى صعيد التعاون الجمركي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد تم في سنة 2009 وضع الأطر العامة نحو صياغة اتفاقية متعددة الأطراف تحدد مجالات التعاون الإداري المتاحة بين الإدارات الجمركية العربية بما فيها تلك المتعلقة بالأسعار المرجعية للسلع عند إجراء التقييم الجمركي على البضائع وإنجاز الرقابة، ومكافحة الغش التجاري والسلع المقلدة، فضلا عن تطوير اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية.

وعلى مستوى التحضيرات للانتقال إلى الإتحاد الجمركي العربي، وتنفيذاً لما نصت عليه قرارات القمة العربية الاقتصادية التي عقدت بالكويت في سنة 2009، والتي أدت إلى ضرورة الانتهاء من استكمال متطلبات إقامة الإتحاد الجمركي العربي كافة والتطبيق الكامل له سنة 2015، فقد استكملت لجنة الإتحاد الجمركي العربي سنة 2009 مناقشة باقي بنود مشروع القانون الجمركي العربي في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء وتقارير لجنة التعرف الجمركية الموحدة. كما أقرت اللجنة الصيغة المبدئية لعدد من المواد الخاصة بمشروع القانون المقترح ليكون الإتحاد الجمركي جاهزاً بحلول سنة 2015 .

الخاتمة :

تناولت هذه الدراسة واقع منطقة التجارة العربية الحرة في ظل إفرزات النظام الإقتصادي العالمي الجديد فضلا عن متابعة مختلف التطورات في هذه المنطقة و دورها في تعزيز جهود التكامل الإقتصادي العربي ، ولقد تم التوصل إلى جملة من النتائج نوردتها على النحو الآتي :

١- بدأت مسيرة التكامل الإقتصادي العربي منذ معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الإقتصادي سنة ١٩٥٠ ، ثم إتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم الترانزيت سنة ١٩٥٣ ، و إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة ١٩٥٧ ، ثم قرار السوق العربية المشتركة سنة ١٩٦٤ ، و إتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة ١٩٨١ ، و أخيرا الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ بداية سنة ١٩٩٨ .

وهذا يعني أن الدول العربية لا تنقصها التجربة ، بل ينقصها حسن الإختيار ، و حسن التطبيق .

٢- تميزت منطقة التجارة الحرة العربية بوجود برنامج تنفيذى و برنامج زمن واقعي يحدد إلتزامات و واجبات كل دولة عضو بما يتلاءم مع أوضاع الدول العربية ، كما تميزت بانضمام جميع الدول العربية تقريبا إليها .

و مع هذا فإن منطقة التجارة الحرة العربية تعد الخطوة الأولى من خطوات التكامل الاقتصادي و تبنى هذه الخطوة يعني تبنى المدخل التجاري كأداة أو مدخل للعمل الإقتصادي العربي المشترك

٣- هناك تباين كبير فى مستوى الأداء الإقتصادي بين الدول العربية ، مما يفرض القيام بجهود قصد تأهيل الاقتصادات الضعيفة .

٤- لقد تبين من البحث أن الدول العربية على الرغم من قيام منطقة التجارة الحرة الكبرى التى استكملت منذ بداية سنة ٢٠٠٥ و إلى غاية سنة ٢٠٠٩ (المدة محل الدراسة) فإنها لم تحقق نموا مهما فى التجارة البينية العربية ، وإنما كانت الزيادة محدودة ، وذلك بسبب العوائق المتنوعة التى تكتنف هذه المنطقة و التى تتمثل خاصة فى غياب الشفافية و المعلومات اللازمة للتعامل بين الدول الأعضاء خاصة فيما يخص قواعد المنشأ ، و القيود غير الجمركية ، و الإستثناءات ، وغيرها .

٥- بالرغم من الجهود المبذولة فى اتجاه تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية إلا أن جهود التنسيق بين السياسات الإقتصادية الكلية لا تزال ضعيفة

وبناءً على النتائج المتوصل إليها من هذا البحث ومن أجل تطوير المنطقة و الإرتقاء بها إلى مرحلة أعلى من مراحل التكامل الاقتصادي العربي نقترح ما ياتي :

١- ضرورة تجاوز المدخل التجاري إلى المدخل التنموي العربي التكاملي ، وبعبارة أخرى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا ينبغى النظر إليها من خلال عددها مجرد منطقة للتجارة الحرة ، و إنما منطقة للإنتاج المشترك أيضا .

٢- العمل على مراجعة التشريعات العربية ذات الصلة بالمجال الإقتصادي مما قد يسهل عمليات التنسيق و التكامل و يعمل على إزالة القيود غير الجمركية ، و التسريع فى إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية فى إطار توفيقى مرن يمنح السلع العربية أفضلية على السلع الأجنبية .

- ٣- ضرورة توفير بنية تحتية عربية مشتركة تتضمن وسائل النقل و الاتصالات و إيجاد طرق متطورة تربط أجزاء الوطن العربي ، إذ أن مشكلة النقل تعد من المشكلات الجدية المعيقة لزيادة التبادل التجاري البيني العربي .
- ٤- تدعيم المنطقة بالحوافز التمويلية المرتبطة بآليات متطورة و حديثة ، كتطوير مبادرة الصناديق العربية المعنية بدعم التجارة البينية فى المدخلات الإنتاجية و السلع و الخدمات عالية التكنولوجيا ، و السلع الصناعية المراعية للبيئة .
- ٥- مباشرة الاستعداد للانتقال إلى مرحلة الإتحاد الجمركي الذي يمثل حلقة أساسية فى عملية الإندماج الإقتصادي بين الدول العربية و يعد الخطوة الأكثر تطورا فى إطار التكامل الإقتصادي العربي ، فمنطقة التجارة الحرة تعنى بالتبادل التجارى البيني ، فى حين الإتحاد الجمركي يعكس موقفا موحدا أو سياسات موحدة بين الدول الأعضاء فى مواجهة المبادلات التجارية فى العالم .

المصادر**أولاً : المراجع باللغة العربية :**

- ١- زايد عبيد الله الصباح ، " اتحاد المغرب العربي : الطموح و الواقع " ، المستقبل العربي ، العدد ٢٣٦ ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨ .
- ٢- شقير محمد لبيب ، " الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها و توقعاتها " ، الجزء الأول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سنة ١٩٨٦
- ٣- صلاح الدين حسن السيسى ، " السوق العربية المشتركة الواقع و الطموح ، فى كتاب قضايا إقتصادية معاصرة دراسات نظرية و تطبيقية " الطبعة الأولى ، عالم الكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
- ٤- عبد الحميد براهيمى ، " أبعاد العالم العربي و آفاقه " ، مجلة شؤون اجتماعية ، جمعية الاجتماعيين بالشارقة ، العدد ٣٦ ، (شتاء ١٩٩٢ / ١٤١٣) .
- ٥- عبد الصاحب العلوان ، " قضايا التكامل الإقتصادي العربي و الأمن الغذائى : التطورات و التحديات و آفاق المستقبل " ، المستقبل العربي ، العدد ٢٦٧ ، أيار / مايو ٢٠٠١ .
- ٦- عبد المطلب عبد الحميد ، " السوق العربية المشتركة - الواقع و المستقبل فى الألفية الثالثة " ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة الطبعة الأولى ، سنة ٢٠٠٣
- ٧- محجوب بدة ، " المنطقة العربية الحرة الكبرى - الواقع و الآفاق - " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، سنة ٢٠٠٨ .
- ٨- محمد على النسور ، " تحليل الحواجز غير الجمركية فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " ، آفاق إقتصادية ، العدد ١١٦ ، ٢٠٠٩ .
- ٩- محمد محمود الإمام ، " التكامل الإقتصادي العربي بين عقدين ، فى التكامل الإقتصادي العربي : الواقع و الآفاق " ، مركز دراسات الوحدة العربية _ بيروت ١٩٩٨ .
- ١٠- محمد محمود الإمام ، " العمل الإقتصادي العربي المشترك " ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، سنة ٢٠٠٢ .
- ١١- محمد محمود الإمام ، " منطقة التجارة الحرة العربية : التحديات و ضرورات التحقيق " ، الدراسات العربية ، سنة ٢٠٠١ .

ثانياً : التقارير :

- ١- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 1997 .
- ٢- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2004 .
- ٣- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٥ .
- ٤- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٩ .
- ٥- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٠ ، صندوق النقد العربي ، الإمارات العربية المتحدة .

ثالثاً : المواقع الإلكترونية :

- ١- التقرير الإستراتيجي العربي ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
www. Ahram. Org. eg/ acpss/ahram/2001/11/Rarb 38. Htm
- ٢- مصطفى العبد الله الكفري ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
www.rezgar.com/debat/show. Art. Asp? Aid= 29979
- ٣- مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة لظروف الدول العربية .
www. Islam. Online. Net/ Iol- arabic/dowalia/ namaa 12.2.00/namaal. ASP